



جامعة دمنهور
Damanhour University



مجلة الدراسات التجارية والإدارية

المجلد الخامس – العدد الأول

يناير 2024

المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية

أ/ أماني السيد عمرو¹

د/ سمير قاسم محمد قاسم²

ملخص:

تلعب المسؤولية الاجتماعية للشركات دوراً مهماً في سياسات الاحتفاظ بالنقدية وكذلك في ممارسات التجنب الضريبي للشركات، ونظراً لوجود علاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية ولكنها متباينة بين الدراسات السابقة ما بين العلاقة الطردية والعكسية وعدم وجود علاقة، فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة واختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة، ثم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 57 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من 2018 وحتى 2022م (بواقع 285 مشاهدة).

وقد استخدم البحث عدة نماذج للانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية لدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ثم اختبار ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية تؤثر على كل من (على حدة) التجنب الضريبي للشركات والاحتفاظ بالنقدية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما تم اختبار ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وخلص البحث إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وكذلك يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للمسؤولية الاجتماعية للشركات على التجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتوصل البحث أخيراً أنه يوجد أثر إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باستخدام (حجم الشركة، وعمر الشركة، وربحية الشركة، ونوع الصناعة، والرفع المالي) كمتغيرات رقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات، سياسات الاحتفاظ بالنقدية، ممارسات التجنب الضريبي للشركات.

¹ أ/ أماني السيد عمرو، باحثة ماجستير - كلية التجارة - جامعة دمنهور

² د/ سمير قاسم محمد قاسم، مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة دمنهور

1: مقدمة:

تسهم المسؤولية الاجتماعية للشركات في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية حول أنحاء العالم. حيث تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها المبادرات التي تتجاوز مصلحة الشركة لتشمل التزام الشركات بتعزيز النشاط الاجتماعي بما يتماشى مع تطلعات أصحاب المصلحة. ولذلك، يجب أن ترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتباطاً وثيقاً بأهداف العمل التجاري، لضمان استدامتها على المدى الطويل، وذلك من خلال اتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة المرغوبة من حيث الأهداف. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية التزاماً مستمراً بالمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Khatun & Dar, 2020).

ومن ناحية أخرى، فإن النقدية هي أصل مهم عالي السيولة تحتفظ به الشركات لتلبية احتياجاتها من السيولة وأغراض أخرى، ويترتب على الاحتفاظ بالنقدية آثار حقيقية على الأداء المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها في الأجل القصير والطويل (Rao and Thaker, 2018; Habib et al., 2017). وقد اهتمت العديد من الدراسات بتناول طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، إلا أنها توصلت إلى نتائج متضاربة؛ فمنها ما توصل إلى وجود علاقة سلبية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية مثل دراسة (Dhaliwal et al., 2011)، ومنها ما توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية مثل دراسة (Chang et al., 2016).

ومع وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، ظهرت دراسات أخرى استكشفت أثر متغيرات متعددة على هذه العلاقة، بما في ذلك دراسة (Chang et al., 2016) التي استكشفت أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تخفف من العلاقة الإيجابية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، وأن هناك علاقة سلبية بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية. وبناءً على ذلك، تركز الدراسة الحالية على تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية.

2: مشكلة البحث:

بناءً على تباين نتائج الدراسات السابقة حول أثر ممارسات التجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية، واستناداً إلى المادة رقم (92) مكرر من القانون رقم 53 لسنة 2014 التي توضح الإدارة الضريبية من التجنب الضريبي وتؤكد على اعتبار التخطيط الضريبي محاولة موقوف

انتهازية، لذلك يهتم هذا البحث بفهم تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما هو التجنب الضريب، وماهي محدداته ومقاييسه وأنواعه، وحوافز التجنب من حيث المنافع؟
- ما المقصود بالاحتفاظ بالنقدية، وماهي المحددات والنظريات التي تجعل الشركات تحتفظ بالنقدية، ودوافع ومنافع وتكاليف الاحتفاظ بالنقدية، ومقاييسها؟
- ما هي المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها، وماهي دوافعها ومجالاتها، وماهي النظريات المفسرة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؟
- هل يؤثر التجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية؟
- هل تؤثر المسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية؟

3: دوافع وهدف البحث:

يعتبر من أهم دوافع البحث تضيق الفجوة البحثية الناتجة من تضارب نتائج الدراسات السابقة، وذلك من خلال دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية نظرياً وفي ظل التعديلات في قوانين الضرائب المصرية، بالإضافة الى إيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة.

ويهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى دراسة واختبار أثر التجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية. كما يهدف أيضاً إلى دراسة واختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على هذه العلاقة باعتبارها متغيرات معدلة للعلاقة. ويتم تحقيق ذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيمة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2018-2022.

4: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الناحية الأكاديمية من أنه يساهم في التأصيل العلمي للتجنب الضريبي من حيث المفهوم والمحددات وأنواعه. وأيضاً مستوى الاحتفاظ بالنقدية من حيث المفهوم والمحددات والمنافع والنظريات المفسرة. ويتم ذلك من خلال استعراض وتحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بنظريات التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، كما تتبع أهميته من ندرة البحوث الأكاديمية المصرية التي تناولت دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، وتفسير هذه العلاقة وذلك في الشركات غير المالية المقيمة بالبورصة المصرية وفي ظل التعديلات في قوانين الضرائب المصرية.

ويستمد البحث أهميته العملية من كونه يسعى إلى اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المقيمة في البورصة المصرية في

الفترة من 2018-2022. وهذا ما يؤدي إلى مساعدة العديد من أصحاب المصالح مثل المستثمرين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية التي تعتمد على جودة المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية. كما تتبع أهمية البحث عملياً من تطبيقه في البيئة المصرية والتي تعتبر من الأسواق الناشئة التي تضم استثمارات كثيرة وفرص جاذبة للمستثمرين.

5: نطاق وحدود البحث:

يركز البحث على أثر المسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية، وعليه فإنه يخرج عن نطاق البحث أثر العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية مثل (حجم الشركة - الرفع المالي - التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية)، أيضاً يركز هذا البحث على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وبناء عليه يخرج عن نطاق هذا البحث البنوك وشركات الخدمات المالية الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم تكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

6: ماهية التجنب الضريبي:

تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية تقطعها الدولة أو من ينوب عنها عن طريق الجبر دون أن يقابلها نفع خاص وعلى ذلك فهي تمثل عبء على كاهل الممولين مما يدفعهم إلى العمل على تفادي هذا العبء إما عن طريق تجنب دفعها أو تأجيلها أو تقليلها (محمد، 2021). ومن ناحية أخرى تُعتبر الضرائب التزاماً اجتماعياً أساسياً للمؤسسات يتم استخدامها من جانب الدولة لتحسين الرعاية الاجتماعية. ونظراً لأن التجنب الضريبي مفهوم لا يخالف القانون، فإن المؤسسات يُمكنها توظيف الموارد الناتجة عن التجنب الضريبي في خفض أسعار المنتجات، وزيادة الأجور للموظفين، وخلق فرص عمل، وتعزيز قيمة الشركات. وتُعد السلوكيات المنظمة لأصحاب المصلحة _ومن بينهم المستهلكون والموظفون والمستثمرون_ جزءاً أساسياً من هذه القيمة (Jiang et al., 2022).

6-1: تعريف التجنب الضريبي:

عرفت دراسة (Suranta et al., 2019) التجنب الضريبي بأنه الجهد الذي تبذله الشركة كدافع ضرائب بطريقة تقلل العبء الضريبي لذلك يعتبر التجنب الضريبي أمراً قانونياً لأنه يتم بشكل شائع وعملي عن طريق كيفية استغلال الشركات للثغرات الموجودة في قوانين الضرائب.

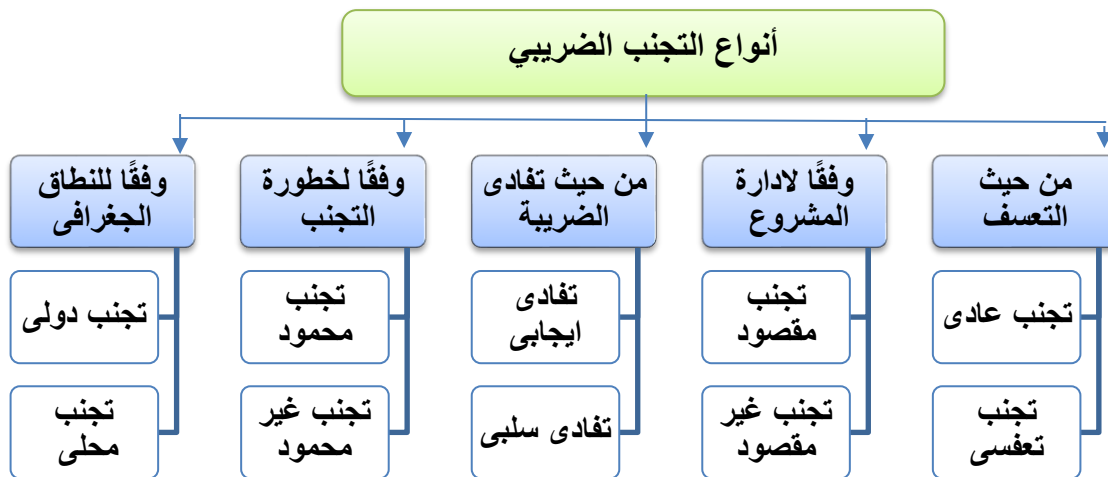
ووفقاً لدراسة (Lei et al., 2020)، يُعرف التجنب الضريبي على أنه استراتيجية إدارية تستخدمها الشركات لتقليل المبالغ الضريبية التي تدفعها على نطاق واسع في العديد من البلدان. ويتيح التجنب الضريبي للشركات الاحتفاظ بمزيد من الأموال التي قد تكون من المفترض دفعها إلى الحكومة.

وقد أكدت دراسة (Rohyati and Suropto., 2021)، أن التجنب الضريبي يتم بشكل قانوني وآمن لدافعي الضرائب ويؤثر على الالتزامات الضريبية للشركات، ومع ذلك فهو يتم بما لا يتعارض مع الأحكام الضريبية.

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن التجنب الضريبي يهدف إلى تقليل الالتزامات الضريبية بطرق قانونية، دون التعارض مع النصوص القانونية والتشريعات الضريبية، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا والثغرات المتاحة في القوانين والتشريعات.

6-2: أنواع التجنب الضريبي:

ينقسم التجنب الضريبي إلى عدة أنواع والتي يمكن تصنيفها حسب التعسف، أو إدارة المشروع، أو تفادي الضريبة، أو خطورة التجنب، أو النطاق الجغرافي. ويوضح الشكل رقم (1) أنواع التجنب الضريبي.



شكل رقم (1): أنواع التجنب الضريبي

المصدر: بتصرف (قاسم، 2022، ص، 15)

6-3: مفاهيم مرتبطة بالتجنب الضريبي:

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بالتجنب الضريبي، من بينها التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي، وهى جميعاً مصطلحات تهدف الى تخفيض الالتزامات الضريبية. وسيتم تناولها على النحو التالي.

حيث يهدف التجنب الضريبي إلى تقليل الالتزامات الضريبية بطرق قانونية، دون تعارض مع الأحكام القانونية الضريبية، ويستفيد من المزايا المتاحة في القوانين والتشريعات. بينما يحدث التهرب الضريبي عندما يقوم الأفراد أو الشركات باستخدام ممارسات غير قانونية لتجنب دفع الضرائب المستحقة، مثل تقديم معلومات مضللة أو تدمير السجلات. أما التخطيط الضريبي فيقصد به ترتيب الشئون المالية بطريقة تقلل من الالتزامات الضريبية بموجب القوانين، ويسعى للاستفادة الكاملة من الإعفاءات والخصومات التي تقدمها القوانين الضريبية (Oboh and Nosa, 2021).

6-4: حوافز التجنب الضريبي من حيث المنافع والمخاطر:

يحقق التجنب الضريبي منافع عديدة تُعدُّ حافزاً لتبنيه، ومع ذلك، فإن الشركات تتحمل مخاطر نتيجة لممارسة هذه السلوكيات. وبالتالي، ينبغي التمييز بين المنافع والمخاطر المرتبطة بالتجنب الضريبي داخل الشركة. حيث يعتبر التحسين في الربحية هو الدافع الرئيسي وراء التجنب الضريبي، وتُعتبر الضرائب من بين التدفقات النقدية الرئيسية للشركة، وبالتالي، يؤدي خفض هذه التكاليف إلى زيادة كبيرة في قيمة الشركة. ويمكن اعتبار التجنب الضريبي مساهمة في التزام الشركة تجاه زيادة قيمة المساهمين وتحقيق أرباح أعلى لهم وتعظيم ثرواتهم (Rahman & Leqi, 2021).

وقد أوضحت دراستى (Bilick et al., 2022; قاسم, 2022) منافع التجنب الضريبي على النحو التالي:

- يعزز التجنب الضريبي التدفق النقدي للشركة من خلال تخفيض الالتزامات الضريبية ومن ثم تقليل الضرائب المدفوعة، مما ينتج عنه زيادة فى السيولة المالية.
- يساهم التجنب الضريبي في تقليل الضرائب على الأرباح الرأسمالية
- يمكن لقاعدة التجنب الضريبي أن تحد من تكلفة الوكالة عن طريق تعزيز شفافية المعلومات.
- اتخاذ القرارات المناسبة لتجنب المخاطر الضريبية.
- زيادة قيمة الشركة بعد خصم الضريبة مما يؤدي الى تطور في العمليات التشغيلية.

وبالنسبة لمخاطر التجنب الضريبي، يمكن تلخيصها كالتالي (Bilick et al., 2022; Tang, 2022):

- زيادة مخاطر انهيار الشركات: تُظهر الدراسات السابقة العلاقة السلبية بين التجنب الضريبي وتكلفة الأسهم، مما يجعل المستثمرين يتسائلون عن استدامة الشركات.
- استخدام الملاذات الآمنة: تتضمن سياسة الملاذات الآمنة نقل الأموال إلى دول معينة، ولكن قد يؤدي ذلك إلى عدم كفاءة استثمار تلك الأموال.
- تحمل التكاليف: يتضمن ذلك عدم كفاءة استثمار الأموال غير المُخضعة للضرائب، بالإضافة إلى تكاليف الأتعاب المرتبطة بخبراء القانون والضرائب لاستغلال الثغرات القانونية.
- عدم تماثل المعلومات: يمكن أن يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى زيادة تكاليف الوكالة وتأثير سلبي على الإفصاح المحاسبي.

5-6: مقاييس التجنب الضريبي:

يعتبر قياس التجنب الضريبي من أهم القضايا البحثية فيما يتعلق بالأدب المحاسبي والضريبي في السنوات الأخيرة، كما أنه عملية معقدة وذلك بسبب اختلاف خصائص الشركات واستراتيجيتها المستخدمة في تقليل الالتزامات الضريبية صعب الحصول عليها لأن مصادرها عبارة عن مصادر داخلية بالشركة وتكاد تكون هذه المصادر سرية ويتم التغلب على هذه المشكلة من خلال مجموعة من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التجنب الضريبي. حيث يمكن قياس التجنب الضريبي بعدة مقاييس، وقد تم في هذا البحث قياس التجنب الضريبي من خلال مقياسين بديلين وهما أولاً: معدل الضريبة النقدي الفعال في الفترة الحالية. ثانياً: معدل التأجيل الضريبي.

7: ماهية الاحتفاظ بالنقدية:

من الناحية المحاسبية، تُعد النقدية أحد أخطر الحسابات؛ حيث تشمل العديد من المعاملات المحاسبية. ويُعتبر النقد أصلاً سائلاً مهماً في الميزانية العمومية للشركة، وأحياناً يُمارس المديرون تلاعباً بالنقد في أنشطة تتعارض مع مصالح المساهمين نظراً لطبيعتها السائلة. ويُحدد مستوى النقد بواسطة عدة متغيرات على مستوى الشركة، مثل الحجم والرافعة المالية ورأس المال المتداول ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، وكذلك التدفق النقدي التشغيلي. ويعتبر النقد ذو أهمية بالغة للمساهمين وأصحاب المصالح والدائنين لتقييم الشركة في سداد التزاماتها، ومواجهة المخاطر غير المتوقعة، واستغلال الفرص للاستثمار وتوزيع الأرباح (Bick et al., 2018).

7-1: تعريف الاحتفاظ بالنقدية:

اتفقت دراستي (Rao and Thaker,2018; Habib et al.,2017) على أن النقدية هو أصل مهم عالي السيولة تحتفظ به الشركة لتلبية احتياجاتها من السيولة وأغراض أخرى، ويترتب على الاحتفاظ بالنقدية آثار حقيقية على الأداء المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها في الأجل القصير والطويل. وتوصلت الدراستين إلى أن صافي رأس المال المتداول والرافعة المالية والنفقات الرأسمالية ترتبط ارتباطاً سلبياً مع إجمالي الأصول، في حين أن توزيعات الأرباح، وصافي اصدار الديون، وصافي اصدار حقوق الملكية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بمستوى الاحتفاظ بالنقدية.

وأشارت دراسة (Marwick, 2020) إلى أن الشركات تميل إلى الاحتفاظ بمزيد من النقدية في حالة صعوبة وارتفاع تكلفة الحصول على التمويل الخارجي، وذلك بهدف تعظيم قيمة الشركة. حيث يُعطي الاحتفاظ بالنقدية للشركات المقيدة مالياً القدرة على الاستثمار في المشاريع، حيث يكون الدافع الرئيسي وراء ذلك هو توفير حاجز لمواجهة الصدمات السلبية للتدفقات النقدية والقدرة على اتخاذ إجراءات سريعة. وتحتفظ الشركات بالنقدية أيضاً لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري واستخدام النقدية كمحزن احتياطي للسيولة لمواجهة الصدمات السلبية المحتملة لتدفقاتها النقدية في المستقبل لمواجهة أي صدمات للسيولة غير المتوقعة.

وركزت دراسة (Chang et al., 2017) على أن الشركات المقيدة مالياً تميل بشكل أكبر إلى الاحتفاظ بالنقدية لتمويل مشاريعها الإيجابية، وتضمن الإدارة كفاءة الشركة في توزيع الأموال النقدية. ويتوقع أن يكون تأثير الحوكمة على الاحتفاظ بالنقدية أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي تعاني من قيود مالية، حيث يعتبر الاحتفاظ بالنقدية ذو قيمة أكبر للشركات المقيدة مالياً مقارنة بالشركات غير المقيدة. ويرتبط تأثير الحوكمة على الاحتفاظ بالنقدية بشكل إيجابي بالنسبة للشركات المقيدة مالياً، وعلى هذا الأساس، يعمل الاحتفاظ بالنقدية على تمكين الشركة من تقليل احتمالية حدوث أزمة مالية والاستثمار في ظل أزمة القيود المالية.

وعلى ذلك يمكن استخلاص أن الشركات تميل للاحتفاظ بالنقدية لزيادة الاستثمار في المشاريع المستقبلية لدى الشركة وتحقيق الأرباح وتقليل المخاطر التي تواجهها الشركة، كما تحتفظ الشركة بالنقدية لتلبية احتياجاتها وسداد التزاماتها.

7-2: النظريات المفسرة للاحتفاظ بالنقدية:

توجد أربع نظريات تفسر الاحتفاظ بالنقدية وهي نظرية المقايضة ونظرية ترتيب الأولويات ونظرية التدفق النقدي الحر ونظرية الوكالة. وسيتم توضيح كل منها على النحو التالي :

7-2-1: نظرية المقايضة :

تم تطوير نموذج المقايضة سنة (1966) بغرض تحديد المستوى الأمثل للنقد، وتشير نظرية المقايضة الى أنه عند المستوى الأمثل تقوم الاحتياجات النقدية ويتم جمع الأموال من خلال تصفية الأصول القائمة بتكلفة منخفضة وتقليل الأرباح مقارنة بالحصول على ديون ذات تكلفة مالية (Kusumatwati et al., 2020). وعند المستوى المثالي لحيازة النقدية، تقوم نظرية المقايضة على مقارنة الشركات الفوائد الحدية للاحتفاظ بالنقدية بالتكاليف الحدية وأن هناك مستوى أمثل من النقد حيث تتطابق التكاليف الحدية لنقص النقد مع الفوائد الحدية مثل (تكاليف التمويل الخارجي أو تصفية أصول الشركة) وعند ذلك ستزيد المنفعة الرئيسية التي يمكن للشركة أن تستمدّها من الاحتفاظ بالنقدية وتسمح للشركة أيضا بممارسة حيازاتها الاستثمارية المستقبلية، وقد يكون للاحتفاظ بالنقدية له تكلفة على الشركة عندما يرغب المديرون في الاحتفاظ بمستوى مرتفع من النقد من أجل خدمة مصالحهم الخاصة وزيادة عددهم (Mouline & Sadok, 2021).

7-2-2: نظرية ترتيب أولويات مصادر التمويل:

تفسر هذه النظرية التسلسل الهرمي للاحتفاظ بالنقدية، وقد أشارت دراسة عبيد الله (2008) أن الأساس في ترتيب مصادر التمويل هو تكاليف عدم تماثل المعلومات. ونظراً لأن التمويل الداخلي فيكون في المقدمة لأنه يتجنب تكاليف عدم تماثل المعلومات يليه الدين الخالي من الخطر ثم الدين الذي به مخاطر ، ثم حقوق الملكية الخارجية (الأسهم) عند نهاية الترتيب كمصدر للتمويل. ويمكن الاعتماد على أساس آخر للترتيب وهو تكاليف الإفلاس التي تكون مرتفعة في حالة الدين عنها في حالة حقوق الملكية.

وتُظهر الشركات تفضيلها للاستفادة من الأموال الداخلية كبديل رئيسي عند الحاجة إلى الأموال، ومع ذلك قد تلجأ الشركات إلى التمويل الخارجي، لكن تكلفة التمويل الخارجي تكون أعلى من تكلفة الأموال الداخلية، مما يحث الشركات على زيادة مستويات النقد لتمويل المشاريع والاستثمارات. وتكون الشركات ذات التدفقات النقدية القوية قادرة على تسديد الديون وتحقيق التراكومات النقدية. وعلى ذلك، يجب على الشركات تمويل الاستثمارات أولاً من خلال الأرباح

المحتجزة، ثم من خلال الديون ذات الضمانات، والديون ذات المخاطر، وأخيراً من خلال الأسهم (Al-Najjar, 2015).

تتص هذه النظرية على عدم وجود مستوى مثالي للديون، حيث تقوم الشركة بتوظيف الأموال لتمويل عمليات الاستحواذ أو المشاريع الجديدة، ثم تصدر الديون المتوافقة مع المخاطر، وبعد ذلك تصدر الديون الخطرة أو السندات القابلة للتحويل قبل اللجوء إلى إصدار الأسهم. حيث تتجنب الشركة الوقوع في حالات تستدعي التخلي عن الأرباح أو إصدار أسهم تقيم بأقل من قيمتها الفعلية؛ وهذا يرجع الى حد كبير إلى عدم تناسق المعلومات بين السوق المالية والمستثمرين والشركات. ويواجه المستثمرون المحتملون مخاطر مبالغ فيها عند تقييم أسهم الشركة، مما قد يدفعهم إلى المطالبة بإصدار الأسهم بقيمة أقل من سعر سوق الأسهم. وهذا يجعل اللجوء إلى سوق رأس المال مكلفاً بسبب خطورة الاختيار السلبي لأصول الشركة (Mouline & Sadok, 2021).

7-2-3 نظرية الوكالة:

يوجد ثلاث فروض تفسر العلاقة بين نظرية الوكالة والاحتفاظ بالنقدية (Chanxi, 2017; Huang et al., 2014; Harford et al., 2008) ، وهي:

- **فرض المرونة:** في ظل هذا الفرض يعتبر المديرون أن الاحتفاظ بالنقدية يعزز المرونة في توجيه الاستثمار الحالي أو المستقبلي، مما يجعلهم يميلون إلى الاحتفاظ بالنقدية عند توليد الشركة لتدفق نقدي زائد.
- **فرض الإنفاق:** في ظل هذا الفرض عند توفر فائض نقدي، سيميل المديرون إلى البحث عن فرص للإنفاق أو وسائل أخرى لتوزيع النقد بما يقلل من القدرة على زيادة الاستثمار في المستقبل.
- **فرض قوة حملة الأسهم:** يسمح المساهمون المسيطرون للمديرين بالاحتفاظ بالأموال الداخلية الزائدة لتوسيع الاستثمارات بسبب احتمال تكاليف التمويل الخارجي، مما يشير إلى وجود رقابة أكبر للمساهمين المسيطرين على المديرين في الاحتفاظ بالنقدية ودفع أرباح منخفضة. علاوة على ذلك، يتمتع المساهمون بحقوق أكبر في الشركة عندما تكون أسواق رأس المال الخارجية متطورة، مما يعزز تقييد السيولة النقدية من قبل المساهمين لتقييم المديرين والتحرك بناءً على ذلك، مما يساهم في تجاوز مشاكل نقص الاستثمار.

ويخلص الباحث مما سبق بعد تناول النظريات المفسرة للاحتفاظ بالنقدية:

أنه في ظل نظرية المقايضة عند وجود المستوى الأمثل للنقدية تقوم المديرون بزيادة الاحتفاظ بالنقدية من أجل خدمة مصالحهم عن طريق مراعاة التكاليف والفوائد الحدية.

وبالنسبة لنظرية ترتيب أولويات مصادر التمويل، حيث لا يوجد مستوى مثالي من الاحتفاظ بالنقدية للشركة بناء على وجود معلومات غير متماثلة والشركات تتبع هذه النظرية لتقليل التكاليف المتعلقة بعدم تناسق المعلومات.

وبشأن نظرية الوكالة، يفضل المديرون الاحتفاظ بالنقدية لزيادة ثروة المساهمين إلى أقصى حد وتقليل مخاطر الشركة حيث أن فرض المرونة وفرض قوة حملة الأسهم تتنبأ بوجود علاقة طردية بين مشكلة الوكالة ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.

7-3 دوافع الاحتفاظ بالنقدية:

يعتبر الاحتفاظ بالنقدية من أهم دوافع المنشأة لتحقيق الأهداف المرجوة ومن أجل الوفاء بالالتزامات المختلفة ويوجد تساؤلات عديدة حيث يعتبر الاحتفاظ بالنقدية بمثابة الاحتفاظ بأصل بدون عائد، مما دفع العديد من الباحثين لاستكشاف دوافع الاحتفاظ بالنقدية؛ وسيتم عرض دوافع الاحتفاظ بالنقدية على النحو التالي.

7-3-1 دافع تكاليف المعاملات:

يشير هذا الدافع إلى أن الشركات تحتفظ بالنقدية من أجل سداد التزاماتها وتلبية احتياجاتها المستقبلية بدون تحمل تكاليف المعاملات الناتجة عن بيع أصول الشركة للحصول على النقدية، أو تكاليف الاحتفاظ بالأصول حتى يتم التخلص من هذه الأصول عند الضرورة (Mageraki et al., 2015؛ Sher, 2014). ويتمثل الهدف الأساسي لدافع تكلفة المعاملات في مساعدة الشركات على إدارة العمليات اليومية وتلبية احتياجات الشركة دون تكاليف إضافية مقارنة بالحصول على التمويل الخارجي (محمد، 2021).

7-3-2 دافع التحوط من المخاطر:

في ظل الدافع التحوطي، يمكن للشركة استخدام السيولة المحتفظ بها لتمويل أنشطتها واستثماراتها في حال عدم توفر مصادر تمويل أخرى أو كونها مرتفعة التكلفة (Guizani, 2017). ويستند الدافع التحوطي إلى تأثير المعلومات غير المتكافئة في جمع الأموال، فقد يتم الاحتفاظ بالنقدية لشراء أسهم ذات سعر منخفض، بدلاً من جمع الأموال من سوق رأس المال. ففي حالة نقص السيولة، قد تقلل فرض استثمارات الشركة المستقبلية، مما يجعل من الضروري وجود دافع للتحوط من المخاطر (Akhtar et al., 2018).

3-3-7 دافع المضاربة:

دافع المضاربة هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الشركات أو الأفراد للاحتفاظ بالنقدية أو الأصول السائلة. ويشير هذا الدافع إلى الرغبة في الاحتفاظ بالنقدية ليس فقط لتغطية النفقات اليومية أو الطارئة، ولكن أيضًا للاستفادة من الفرص الاستثمارية المستقبلية التي قد تنشأ، سواء كانت تلك الفرص تتمثل في شراء أصول بأسعار منخفضة، أو الاستفادة من تقلبات السوق، أو الاستثمار في مشاريع جديدة ذات عوائد مرتفعة. وبذلك تحتفظ الشركات بالنقدية للاستفادة من الفرص المربحة، حيث تساهم النقدية في توفير المرونة. ومن ثم فإن الشركات التي تمتلك فرصًا استثمارية أو تجارية كبيرة تحتفظ بالنقدية بدافع المضاربة (Kariuki et al., 2015).

4-3-7 الدافع الضريبي:

يمكن الاحتفاظ بالنقدية من خلال تأجيل الضريبة على أرباح الشركات متعددة الجنسيات حتى يتم إعادة الأرباح إلى الوطن، مما يخلق حوافز للشركات متعددة الجنسيات للاحتفاظ بالأرباح بدلاً من توزيعها على المساهمين (Kariuki et al., 2015; Foley et al., 2007). فقد تؤثر الضرائب جزئيًا على مستوى الاحتفاظ بالنقدية على عكس دافع تكاليف المعاملات والدافع التحوطي من المخاطر (Chireka and fakoya, 2018).

ويخلص الباحثون مما سبق إلى عدم وجود نظرية شاملة توضح جميع دوافع الاحتفاظ بالنقدية في نظرية واحدة حيث تفسر نظرية المقايضة دافعان فقط وهما دافع التحوط ضد المخاطر ودافع تخفيض تكلفة المعاملات، وتفسر نظرية التدفق النقدي الحر دافع التحوط ودافع المضاربة.

4-7 المنافع والتكاليف للاحتفاظ بالنقدية:

توجد العديد من المنافع للاحتفاظ بالنقدية (Guizani, Akhtar et al., 2018; Sheikh & Khan., 2015; Sanchez & Yuragul., 2013; Yunet et al., 2021; Magerakis et al., 2015) حيث يمكن الاحتفاظ بالنقدية من أجل تلبية الاحتياجات التي تنشأ من العمليات التجارية للشركات، وتجنب أو تخفيض تكاليف التمويل الخارجي، وزيادة قدرة الشركة على سداد الالتزامات، وتقليل مخاطر تعرض الشركة إلى أزمة مالية، وتجنب نقص الاستثمار وتقادي اللجوء إلى تصفية الأصول في الشركة.

والى جانب هذه المنافع توجد تكاليف مرتبطة بالاحتفاظ بالنقدية، أهمها تكلفة الفرصة البديلة،

فإذا افترضنا أن المديرين يزيدون ثروة المساهمين الى أقصى حد فإن تكلفة الاحتفاظ بالنقدية هي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر، وهي الفرق بين العائد النقدي والفوائد التي يتعين دفعها لتمويل دولار نقدي إضافي. ومن ناحية أخرى، إذا لم يرفع المديرين قيمة المساهمين الى أقصى حد فإنهم يزيدون حيازتهم بالنقدية لزيادة الأصول الخاضعة لسيطرتهم وبالتالي ليكونوا قادرين على زيادة تقديرهم الإداري (Al-Najjar, 2015). فعندما لا يتصرف المديرين بما يحقق من مصلحة المساهمين يؤدي الى زيادة تكاليف الوكالة (Akhtar et al., 2018). وكلما زادت مشاكل الوكالة اتجهت الشركة للاحتفاظ بالمزيد من النقدية، وكلما ارتفع التدفق النقدي للشركة كلما زادت تكاليف الوكالة بين الادارة والمساهمين ويتجه المديرون الى فرصة تعظيم الأصول السائلة الموجودة تحت تصرفها بدل من استعمالها على الوجه الأمثل أي المصلحة العامة للمساهمين (Moulin & Sadok, 2021).

5-7 محددات الاحتفاظ بالنقدية:

هناك محددات عديدة للاحتفاظ بالنقدية مثل حجم الشركة، والأرباح، والرافعة المالية، وفرص النمو، وصافي رأس المال، والتدفقات النقدية، وأرباح الأسهم، والأصول غير الملموسة، ونسبة السوق، ورأس المال العامل، توزيعات الأرباح، ونفقات رأسمالية، ونفقات البحث والتطوير حيث أن الرافعة المالية وأرباح الأسهم والأصول غير الملموسة ونسبة السوق والربحية وصافي رأس المال العامل لهم تأثير سلبي على الاحتفاظ بالنقدية، وأن الشركات التي تتمتع بفرص نمو أعلى تحتفظ بنقدية أعلى وأن الشركات التي تتمتع برأس مال عال تحتفظ بنقدية أقل، كما أن الشركات التي لديها توزيعات أرباح ونفقات رأسمالية ونفقات البحث والتطوير لها علاقة إيجابية بالاحتفاظ بالنقدية (Aftab et al., 2018).

6-7 مقاييس الاحتفاظ بالنقدية:

تعددت مقاييس الاحتفاظ بالنقدية حيث يتم قياس الاحتفاظ بالنقدية من خلال نسبة النقدية وما في حكمها (مليجي، 2018). وقد قامت دراسات (Bick et al., 2018; Thi et al., 2021; Al-Amarnah., 2015; Opler., 1999; Uyar and Kuzey., 2014 . النصور، 2023) بقياس الاحتفاظ بالنقدية عن طريق قسمة النقدية وشبه النقدية وما بحكمها على إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة. ويوجد دراسة (Greiner, 2017) اعتمدت على اللوغاريتم الطبيعي للنسبتين السابقتين (Greiner, 2017). واستخدمت دراسات (ابراهيم، 2018، 2019; Jill., 2019; Bhuiyan and ;). الفائض النقدي الذي يحدد من خلال

الفائض النقدي = النقدية الفعلية المحتفظ بها - النقدية المتوقعة المحتفظ بها

وقد استند الباحث في قياس مستوى الاحتفاظ بالنقدية الى نسبة النقدية وما في حكمها الى إجمالي الأصول في نهاية الفترة, نظرا لأنه يعد المقياس الأكثر استخداما وفقا للعديد من الدراسات (Bick et al., 2018; Thi et al., 2021; Al-Amarnah., 2015; Uyar and Kuzey., 2014; Kusumawati et al., 2020; Khan et al., 2016; Mohd et al., 2015).

8- أثر التجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية واشتقاق الفرض الأول:

إختبرت دراسة (Rego & Wilson,2012) العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية, ونجد أن هناك علاقة إيجابية بين مخاطر الشركة والتجنب الضريبي. حيث كلما زادت المخاطر زاد التجنب الضريبي لأنها تحتاج للضريبة وبالتالي التجنب الضريبي ينتج عنه الدافع الوقائي للاحتفاظ بالنقدية.

بينما في حالة حوكمة الشركات تقل العلاقة الطردية بين مخاطر الشركة والتجنب الضريبي بما يتفق مع حوافز مخاطر الرئيس التنفيذي التي لها تأثير كبير على المخاطر الضريبية للشركات, وهذا ينعكس إلى زيادة مخاطر التدفقات النقدية وبالتالي يؤثر على سلوك الاحتفاظ بالنقدية

أوضحت دراسة (Hanlon et al, 2017) أنه اذا كانت الشركات تمتلك المزيد من السيولة في مواجهة عدم اليقين الضريبي بسبب المناطق الرمادية في قانون الضرائب فان المبلغ الإجمالي للضريبة التي ستدفعها الشركة غير مؤكدة في الوقت الذي تقدم فيها اقراراتها, فالشركات التي تواجه قدرًا أكبر من عدم اليقين الضريبي تحتفظ بالنقدية لتلبية هذه المتطلبات المستقبلية المحتملة, ونجد أن الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسية تمتلك الشركات أرصدة نقدية أكثر عندما تخضع لمزيد من عدم اليقين الضريبي من حيث الأهمية الاقتصادية ونجد أن تأثير عدم اليقين الضريبي إيجابي على العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والتجنب الضريبي.

وتناولت دراسة (Carlos,2018) أن الشركات التي تقوم بالتجنب الضريبي تؤدي الى وجود معلومات أقل شفافية ومشاكل الوكالة, وبالتالي فان التجنب الضريبي يؤدي الى عدم التماثل المعلومات ويترتب عليها التعقيد المالي وبالتالي يؤدي الى زيادة الاحتفاظ بالنقدية للاستثمار في المستقبل وتلبية احتياجات المستقبل.

تناولت دراسة (Joonil et al,2018) عند زيادة ممارسات التجنب الضريبي إلى حد معين تكون علاقة عكسية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية, وعند تخفيض ممارسات التجنب الضريبي تكون العلاقة طردية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية.

إختبرت دراسة (Eldawayaty., 2022) إلى اختبار أثر كل من التجنب الضريبي ودورة حياة الشركة على الاحتفاظ بالنقدية, وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التجنب الضريبي مقياساً بمقاييسه والاحتفاظ بالنقدية بمؤشريه.

وبالتالي لم تتفق الدراسات وتتعارض نتائج الدراسات السابقة ومن ثم يمكن اشتقاق فرض العدم الأول على النحو التالي:

H1: لا يؤثر التجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية بالنسبة للشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية.

8-1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ظهر العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية, منها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الاعتقاد المشترك داخل المنظمة حول المسار الصحيح للإجراءات التي تأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الآثار الخارجية لأنشطة الشركة وأن إدارة الشركات ينبغي أن تكون ركيزة ضرورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات المستدامة (Hoietal, 2013)

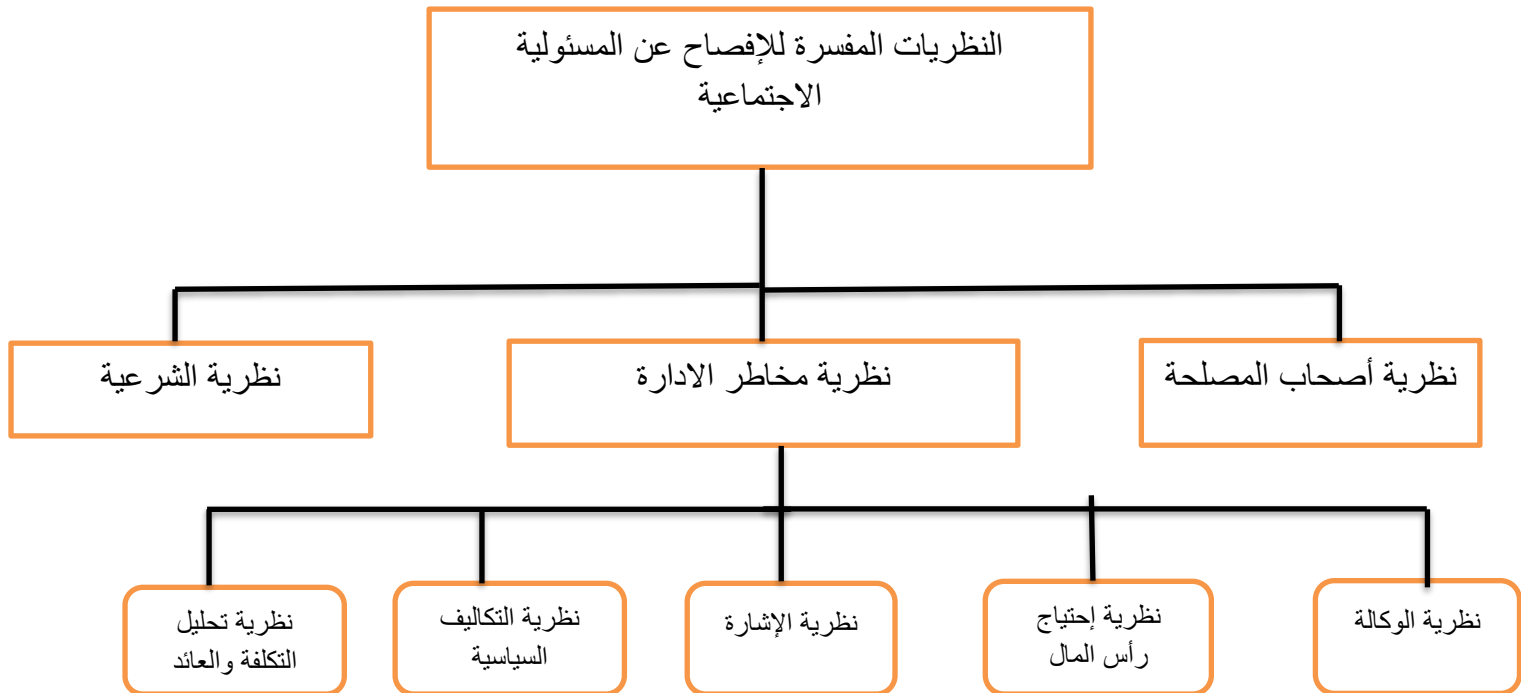
وافقت دراستي (Doktor et al., 2020; Gras-Gil et al., 2016) على تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تركز على الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية, وأنها يمكن أن تساعد على تحسين الأداء المالي للشركة وتعزيز صورة العلامة التجارية للشركة, ويتم استخدام وظيفة المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتسهيل نوايا الشركات ذات الأهداف الاجتماعية والاخلاقية ولتجنب تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

كما وصفت دراسة (Kumer, 2019) المسؤولية الاجتماعية بأشكال مختلفة مثل التبرعات للأعمال الخيرية, وخدمة المجتمع, وتعزيز رفاهية الموظفين. وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث إعتباره ضار بربحية الشركة الى إعتباره مفيد للشركة ككل على الأقل على المدى الطويل. وتعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها دمج الأهداف الاجتماعية والبيئية والصحية في استراتيجية أعمال الشركات وتفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس تطوعي. وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي طريقة لإدارة الأعمال التجارية فهم يستخدمون المسؤولية الاجتماعية لدمج الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع عمليات الشركة ونموها.

ويخلص الباحث إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس له مفهوم محدد وواضح وأن المفهوم الشائع للمسؤولية الاجتماعية للشركات يدمج الأهداف البيئية والاجتماعية والصحية للشركات مع أصحاب المصلحة للوفاء بالتزاماتها وحماية وتحسين رفاهية المجتمع ككل.

2-8 النظريات المفسرة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :

تتعدد النظريات التي تفسر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويخلص الشكل هذه النظريات , كما سيتم إلقاء الضوء عليها على النحو التالي:



المصدر (ابراهيم, 2016, ص, 575)

2-8-1 نظرية أصحاب المصلحة:

تعرف أصحاب المصلحة بأنها عبارة عن مجموعات تعمل على تحقيق الأهداف لزيادة قيمة الشركة وتتمثل مجموعات أصحاب المصلحة على سبيل المثال لا الحصر المساهمين والدائنين والمستهلكين, وتستلزم مسؤولية الشركة القيام بما هو صحيحا أخلاقيا ومعنويا باعتبارها من المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة, وأن المسؤولية الاجتماعية تزيد من أرباح

الشركة فتقوم نظرية أصحاب المصلحة بتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين (Radhakrishman, 2018; Harjote et al., 2015).

8-2-2 نظرية مخاطر الإدارة:

تؤكد نظرية مخاطر الإدارة أن الشركات تعمل على زيادة أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة للحماية من أى مخاطر تتعلق بالسمعة قد تنشأ عن ممارسات التجنب الضريبي، وتتنبأ بعلاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي، حيث توضح النظرية فحص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي، وترى نظرية مخاطر الإدارة أن الشركات تركز على تعظيم مصالح المساهمين (Puwanti et al., 2018).

8-2-2-1 نظرية الوكالة:

تعرف نظرية الوكالة بأنها عقد بين الأصل والمدير يكلف على أساسها المدير للقيام بأنشطة معينة لصالح الأصل، وجود نظرية الوكالة بسبب مشكلة تحدث بين مدير الشركة وممولي الشركة ويؤدي هذا الى وجود مصالح مختلفة بين الطرفين في المنظمة (Ruwanti et al., 2018).

8-2-2-2 نظرية احتياج رأس المال:

وفقا لنظرية إحتياج رأس المال أن الشركات تلجأ إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوصول إلى رأس المال بأقل تكلفة وتلجأ أيضا إلى التمويل الخارجى لإتخاذ قرارات الاستثمار للمعايير البيئية والاجتماعية (ابراهيم, 2015).

8-2-2-3 نظرية التكاليف السياسية:

وفقا لهذه النظرية فان الشركات تقوم بالإفصاح فى مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات للحد من تكاليف الضرائب. وتستخدم النظرية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للحد من المخاطر على الرغم أنها تؤثر عكسيا على قيمة الشركة (Col and Petal, 2019).

8-2-2-4 نظرية تحليل التكلفة والعائد:

وفقا لهذه النظرية هناك منافع للشركات ناتجة عن تطبيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وهى انخفاض تكلفة رأس المال وانخفاض تكلفة الدين والمخاطر المالية ووفقا لنظرية التكلفة والعائد قد يلجأ المديرين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إذا كانت هذه المنافع الناتجة من الإفصاح تحد من التكاليف (Dwaliwal et al., 2011).

8-2-3 النظرية الشرعية:

تؤكد هذه النظرية أن الشركات يجب أن تستجيب وفقا لتوقعات المجتمع ويمكن أن ترتبط حوكمة الشركات بنظرية الشرعية من أجل تحقيق التوازن بين أصحاب المساهمين والمجتمع ويمكن لعوامل حوكمة الشركات المختلفة مثل وجود أعضاء مجلس الادارة والملكية الحكومية والمسئولية الاجتماعية أن تؤدي دورا مهما في حماية أصحاب المصلحة أثناء عملية إتخاذ القرارات.

فقد خلصت الباحثة إلى أن هناك عدة نظريات للمسئولية الاجتماعية تتمثل في نظرية أصحاب المصلحة ونظرية مخاطر الادارة وتشمل (نظرية الوكالة- نظرية احتياج رأس المال- نظرية التكاليف السياسية- نظرية تحليل التكلفة والعائد) ونظرية الشرعية.

8-3 مجالات المسئولية الاجتماعية :

تعدد الدراسات (Oberseder et al., 2014; Park and Ha., 2020; Mubushar et al., 2020). التي تناولت مجالات المسئولية الاجتماعية، منها ما تناولت تشع مجالات مثل دراسة (Oberseder et al., 2014) وتشمل أولاً: مجال الموظفين، حيث يشمل ظروف العمل، وعدم التمييز ضد الموظفين، والأجر المناسب. ثانياً: مجال العملاء، يشمل موضوعات مثل الأسعار العادلة، ووضع العلامات الواضحة والشاملة للمنتجات الأمانة وعالية الجودة. ثالثاً: مجال البيئة، وتتضمن تقليل استهلاك الطاقة، والنفايات، والانبعاثات. رابعاً: مجال الموردين، ويركز على موضوع الشروط والأحكام العادلة، واختيار المورد، ومراجعة وتدقيق الحسابات. خامساً: مجال المجتمع المحلي، تؤكد الشركة على الالتزام بخلق فرص عمل للأشخاص الذين يعيشون في المجتمع، والتوريد المحلي، والمساهمة الاقتصادية في تنمية المنطقة. سادساً: مجال المساهمون، ويعنى بأن الشركة مسئولة عن تحقيق الأرباح للمساهمين وهم يعتقدون أن الشركات يجب أن تركز على التنمية المستدامة والنجاح المالي طويل الأجل والاستثمارات المسئولة. سابعاً: مجال المجتمع ككل، ويشمل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وإقامة المشاريع الاجتماعية.

ووضحت دراسة (Park and Ha., 2020) إلى أن مجالات المسئولية الاجتماعية للشركات تتكون من تسع مجالات مختلفة وتتكون من المجتمع، وحوكمة الشركات، والتنوع، وعلاقات الموظفين، والبيئة، والمنتج، والبحث والتطوير، وحقوق الانسان.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أنه يمكن تصنيف مجالات المسؤولية الاجتماعية الى تسع مجالات وهم مجال الموظفين, ومجال العملاء, ومجال البيئة, ومجال الموردين, ومجال المجتمع المحلي, ومجال المساهمين, ومجال المجتمع ككل. وهذا ما يتفق مع دراسة (Oberseder et al, 2014).

8-4 مقاييس المسؤولية الاجتماعية :

يمكن قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات الصادر عن المركز المصري للمديرين استنادا للدراسات (مليجي, 2018 - زيتون, 2019 - الحوشي, 2017) ويتكون المؤشر المصري من شقين:

الشق الأول: يتكون من أليات الحوكمة والتي تتضمن (هيكل الملكية, حقوق المساهمين, معلومات مالية وتشغيلية, معلومات عن مجلس الادارة, أخلاقيات العمل ومسؤولية الشركات)

الشق الثاني: يتكون من المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتي تتضمن (حماية البيئة, معلومات عن العاملين, تنمية المجتمع, رضا العملاء, جودة المنتج)

يتم إعداد مؤشر المسؤولية من خلال متغير وهمى حيث يأخذ العنصر رقم (1) إذا أفصحت الشركة عنه, و(صفر) إذا لم يتم الإفصاح عنه. ثم يتم حساب النسبة المئوية لمستوى إفصاح الشركة من خلال قسمة عدد نقاط الإفصاح لكل شركة على إجمالي عدد عناصر المؤشر (أي الحد الأقصى للإفصاح) (Nekhil et al., 2017; Cheung., 2016).

8-5 تحليل الدراسات التي تناولت أثر المسؤولية الاجتماعية لشركات على التجنب الضريبي واشتقاق الفرض الثاني:

تتضمن المسؤولية الاجتماعية التزام الشركات بالتوافق مع المطالب الأخلاقية والاجتماعية من المجتمع وعلى الرغم من التزام الشركات بالشفافية إلا أن الإفصاح عن القضايا المتعلقة بالضرائب غالباً ما يظل غامضاً, وهناك تناقض بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي (Kiese wetter and manthey., 2017).

وقد تناولت دراسة (Goerke, 2018) تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي من خلال إذا كانت العلاقة مكملية أو بديلة, حيث إذا كانت العلاقة مكملية يؤدي إلى وجود علاقة موجبة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي. وإذا كانت العلاقة بديلة يؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي

وتوصلت الدراسة إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى انخفاض الأرباح من ناحية، وارتفاع المكاسب الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي في صورة زيادة الأرباح وتوصلت الدراسة أيضا أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي أصبح أمراً غامضاً من الناحية النظرية.

كما تناولت دراسة (Lopez & Gonzalez et al., 2019) اختبار تأثير أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات على التجنب الضريبي كما فحصت اختبار ملكية الشركة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي. ولكن وجدت أن العلاقة العكسية تقل في الشركات العائلية، وبالرغم من ذلك تظهر الشركات العائلية أنها مسئولة اجتماعياً أكثر وهذا يهدف إلى الحفاظ على مستواهم الاجتماعي والعاطفي حيث يوجد علاقة إيجابية بين ملكية الأسرة وممارسات التجنب الضريبي.

وعلى وجه مشابه تناولت دراسة (Abdelfattah and Aboud, 2020) تأثير العلاقة بين التجنب الضريبي وحوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كما بحثت الدراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على عوائد سوق الأسهم من خلال عينة من الشركات المصرية خلال الفترة 2007-2016، وأوضحت الدراسة أن التجنب الضريبي للشركات مرتبط بشكل إيجابي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التي لديها عوائد أكبر على الأسهم مما يشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعزز القيمة.

ويتضح مما سبق تعارض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي، ومن ثم يمكن اشتقاق فرض العدم الثاني على النحو التالي:

H2: لا تؤثر المسؤولية الاجتماعية للشركات عكسياً على التجنب الضريبي.

8-6 : تحليل الدراسات التي تناولت أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الاحتفاظ بالنقدية واشتقاق الفرض الثالث:

تناولت دراسة (Nasr et al., 2018) العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاحتفاظ بالنقدية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية مما يؤدي ذلك أن تكاليف الوكالة المضمنة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن ترتبط باحتياطات نقدية أكبر، وبالتالي يمكن للمديرين استخدام أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل انتهازى لزيادة النقدية لديهم، وفي حالة تعيين النساء وإذا كانت النساء معينات في منصب

مجلس الادارة يؤدي الى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاحتفاظ بالنقدية.

تناولت دراسة (Arouri et al., 2017) فحص ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية لها تأثير على مستوى الاحتفاظ بالنقدية باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمر يخصص مبالغ نقدية أعلى ويستثمر في الشركات ذات مسؤولية اجتماعية أعلى وهذا يتوافق مع فكرة أن سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات هي وسيلة للمديرين للتصرف لصالح المساهمين من خلال تخفيف النزاعات مع أصحاب المصلحة. وتوصلت الدراسة أن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي على الاحتفاظ بالنقدية فقط في البلاد التي تتمتع بجودة مؤسسة عالية والتي يتمتع فيها المساهمون بحماية جيدة من قبل المديرين.

تناولت دراسة (Nunesiatal,2018) أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات البرازيلية وأشارت الدراسة أن المستثمرين يخصصون قيمة أعلى للنقدية التي تحتفظ بها الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وأنه يجب على المديرين استخدام سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات لتحقيق النزاعات مع أصحاب المصلحة والشركة بطريقة تتوافق مع مصالح المساهمين، وتوصلت الدراسة أن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بإدارة الشركات وأن الشركات ذات الأداء العالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات لديها استخدام أفضل للاحتفاظ بالنقدية.

ويتضح مما سبق تعارض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاحتفاظ بالنقدية ومن ثم يمكن اشتقاق فرض العدم الثالث على النحو التالي:

H3: لا تؤثر المسؤولية الاجتماعية تأثيراً معنوياً على الاحتفاظ بالنقدية.

7-8 تحليل الدراسات التي تناولت أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على

العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. واشتقاق فرض الدراسة الرابع:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات قضية مهمة بسبب الطلب المتزايد من أصحاب المصلحة لزيادة ثروة المساهمين إلى أقصى حد، وأن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على التجنب الضريبي للشركات يكشف للشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية من العواقب السلبية لممارسات التجنب الضريبي وأن الشركات المسؤولة اجتماعياً أقل انخراطاً في التجنب الضريبي مقارنة بالشركات غير المسؤولة اجتماعياً، حيث أن جودة مراجعة الحسابات يمكن أن تفسر سبب وجود تفسيرات مختلفة حول تأثير أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات على التجنب الضريبي،

وأن الشركات المسؤولة اجتماعيًا تجذب المستهلكين والمستثمرين الذين لديهم معايير وقيم مماثلة ويمكن للشركات التي تتجنب الضرائب أن تشارك في المسؤولية الاجتماعية للشركات لخلق انطباع عن امتثالها للمعايير الاجتماعية والحد من الآثار السلبية لممارسات التجنب الضريبي على المجتمع وبالتالي تحسين قدرتها ومواردها على البقاء من خلال دمج العوامل الاجتماعية والعقلانية في هياكلها الرسمية (Abid et al., 2022).

تناولت دراسة (المليجي, 2018) تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة بالإضافة إلى اختبار تأثير جودة أليات الحوكمة على تلك العلاقات, حيث توصلت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وجودة أليات الحوكمة لها تأثير جوهري على الاحتفاظ بالنقدية, وتوصلت الدراسة أيضًا أن الاحتفاظ بالنقدية يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي ويرتبط ارتباطًا عكسيًا بأليات الحوكمة.

H4 : تؤثر المسؤولية الاجتماعية تأثيرًا إيجابيًا على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية.

9- الدراسة التطبيقية:

تناولت الباحثة في الفصول السابقة من شرح لمنهجية الدراسة والاطار النظري لمتغيرات الدراسة (التجنب الضريبي، المسؤولية الاجتماعية الاحتفاظ بالنقدية) والعلاقة بينهم و استكمالاً لما تم تناوله فان هذا الفصل يتناول الدراسة التطبيقية وذلك لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في قياس أثر المسؤولية الاجتماعية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية وذلك بالتطبيق علي الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية, وكذلك التعرف علي درجة وطبيعة هذه العلاقة, لذا تناولت الباحثة في هذا الفصل عرض لتوصيف وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية, وذلك باستخدام أدوات التحليل الإحصائي, ويشتمل هذا الفصل علي:

- أهداف الدراسة التطبيقية.
- فروض الدراسة التطبيقية.
- (4-9) مجتمع وعينة الدراسة.
- (5-9) أدوات واجراءات الدراسة
- (6-9) أدوات التحليل الاحصائي.
- (7-9) تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة

- (8-9) خلاصة نتائج اختبار فروض الدراسة.

(2-9) أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية في المقام الأول اختبار فروض الدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات الفعلية الخاصة بالتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك للتعرف علي أثر المسؤولية الاجتماعية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية.

3-9: فروض الدراسة التطبيقية:

في ضوء مشكلة الدراسة والهدف منها يتم صياغة فروض الدراسة في صورتها العدمية كالآتي:

الفرض الرئيسي الأول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجنب الضريبي علي الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

الفرض الرئيسي الثاني: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية علي التجنب الضريبي بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

الفرض الرئيسي الثالث : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية علي الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

الفرض الرابع: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

4-9: مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول علي البيانات:

يتمثل مجتمع الدارسة في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار خمسة سنوات 2018 - 2022 . وقد تم اختيار عينة حكمية من هذا المجتمع من الشركات غير المالية المساهمة بالبورصة المصرية المقيدة بالمؤشر EGX ESG INDEX المؤشر المصري لإفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية (مع استبعاد الشركات المالية لما لها من أنظمة وقوانين ولوائح خاصة بها، حيث أنها تخضع لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية، وكذلك الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية، وكذلك الشركات التي تعد قوائمها

المالية بعملة أجنبية. وقد تم اختيار شركات العينة شريطة توافر القوائم المالية والتقارير السنوية للشركة خلال فترة الدراسة. وقد نتج عن تطبيق المعايير السابقة اختيار 57 شركة.

9-5- أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نماذج الانحدار المستخدمة في اختبار فروض البحث، على النحو التالي:

9-5-1- أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمد الباحث على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والإيضاحات المتممة لها، لشركات عينة الدراسة عن الفترة من 2018 إلى 2022، وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث وشملت إجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة، عن فترة الدراسة واستخراج وحساب قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها.

9-5-2- النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تم الاعتماد على تصميم أربعة نماذج انحدار متعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares) لاختبار فروض الدراسة، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج، وذلك على النحو التالي:

$$1/2/5/5/4 - \text{نموذج اختبار الفرض الأول للدراسة (H1):}$$

يستخدم النموذج لاختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي على مستوى احتفاظ الشركات بالنقدية؛ فقد استخدم الباحث النموذج التالي لاختبار هذا الأثر:

$$\text{Cashit} = \beta_0 + \beta_1 \text{TAit} + \beta_2 \text{Ageit} + \beta_3 \text{Sizeit} + \beta_4 \text{LEVit} + \beta_5 \text{ROAit} + \beta_6 (\text{Industryit} + e_{it}) \quad (1)$$

حيث إن:

- Cash it: تشير إلى مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركة (i) في السنة (t).

- TA it: تشير إلى مستوى التجنب الضريبي للشركة (i) في السنة (t).

- Age it: تشير إلى عمر الشركة (i) في السنة (t).
- Size it: تشير إلى حجم الشركة (i) في السنة (t).
- LEV it: تشير إلى درجة الرفع المالي للشركة (i) في السنة (t).
- ROA it: تشير إلى ربحية الشركة (i) في السنة (t).
- Industry it: تشير إلى نوع القطاع للشركة (i) في السنة (t).
- β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.
- β_1 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما تفسره ممارسات التجنب الضريبي من التغيرات في مستوى احتفاظ الشركات بالنقدية
- e it: الخطأ العشوائي.

9-5-3- نموذج اختبار الفرض الثاني للبحث (H2):

يستخدم النموذج لاختبار أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على ممارساتها للتجنب الضريبي؛ فقد استخدم الباحث النموذج التالي لاختبار هذا الأثر:

$$TAit = \beta_0 + \beta_1 CSRit + \beta_2 Ageit + \beta_3 Sizeit + \beta_4 LEVit + \beta_5 ROAit + \beta_6 (Industryit + e it) \quad (2)$$

حيث إن:

- CSR it: تشير إلى مستوى الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركة (i) في السنة (t).
- β_1 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من التغيرات في مستوى ممارساتها للتجنب الضريبي.

9-5-4- نموذج اختبار الفرض الثالث للبحث (H3):

يستخدم النموذج اختبار أثر مستوى إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى احتفاظ الشركات بالنقدية؛ فقد استخدم الباحث النموذج التالي لاختبار هذا الأثر:

$$Cashit = \beta_0 + \beta_1 CSRit + \beta_2 Ageit + \beta_3 Sizeit + \beta_4 LEVit + \beta_5 ROAit + \beta_6 Industryit + e it \quad (3)$$

حيث إن:

- β_1 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقاس ما يفسره مستوى افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية من التغيرات في مستوى احتفاظها بالنقدية.

9-5-5- نموذج اختبار الفرض الرابع للبحث (H4):

يستخدم النموذج لاختبار أثر مستوى افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية (كمتغير معدل) على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومستوى احتفاظ الشركات بالنقدية؛ فقد استخدم الباحث النموذج التالي لاختبار هذا الأثر:

$$\text{Cashit} = \beta_0 + \beta_1 \text{TAit} + \beta_2 \text{CSRit} + \beta_3 \text{TA*CSRit} + \beta_4 \text{Ageit} + \beta_5 \text{Sizeit} + \beta_6 \text{LEVit} + \beta_7 \text{ROAit} + \beta_8 \text{Industryit} + e_{it} \quad (4)$$

حيث إن:

- TA*CSRit : تشير إلى الأثر التفاعلي للتجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

- β_3 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقاس ما يفسره الأثر التفاعلي للتجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات من التغيرات في مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن الجدير بالذكر؛ إنه تم استخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية عمر الشركة، حجم الشركة، والربحية، ودرجة الرفع المالي، ونوع القطاع الصناعي في النماذج الإحصائية الأربعة السابق ذكرها؛ وهي متغيرات لا تدخل ضمن نطاق الدراسة الحالية، وتم إضافتها لإضفاء مزيد من الضبط والرقابة على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ وتتمثل مبررات إضافة هذه المتغيرات في نماذج الدراسة في إمكانية تأثيرها على مستوى الاحتفاظ بالنقدية كمتغير تابع، وكذلك على التجنب الضريبي كمتغير تابع في الفرض الثاني للدراسة.

وسيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد نوع العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما سيتم استخدام معامل التحديد adjusted R-Square لمعرفة النسبة المئوية التي يفسرها المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية من المتغير التابع. ولمزيد من التحليل سيتم عرض بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ومصفوفة معاملات ارتباط بيرسون Pearson's correlation لتحديد مدى قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

9-6: أدوات التحليل الإحصائي:

بعد الانتهاء من حساب قيم كافة متغيرات الدارسة؛ فقد تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج (Microsoft Excel)؛ وذلك كبدائية لإجراء التحليل الإحصائي لها. ولهذا الغرض تم الاستعانة بالنماذج الرياضية والإحصائية التي يوفرها برنامج (Microsoft Excel)؛ لأغراض حساب قيم المتغيرات؛ فضلاً عن استخدام البرامج الإحصائية الجاهزة مثل البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (25) وذلك لاختبار فروض الدارسة. وذلك على النحو التالي:

9-6-1: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة:

وقد تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات الدارسة خلال فترة الدارسة كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلي قيمة، وأدني قيمة. حيث توفر تلك الإحصائيات وصفاً شاملاً لبيانات الدارسة؛ وهو ما يساعد الباحث فيما بعد في تقييم وتفسير نتائج اختبار الفروض محل الدارسة.

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة

Variable code	N	Min	Max	Mean	Std.Dev
الاحتفاظ بالنقدية	285	.240-	.312	.59	.095
التجنب الضريبي	285	-8.083	9.769	.851	1.951
المسؤولية الاجتماعية	285	.066	.533	.401	.144
عمر الشركة	285	1.041	1.968	1.493	.202
حجم الشركة	285	7.581	10.983	9.070	.816
درجة الرفع المالي	285	.007	1.075	.659	.771
ربحية الشركة	285	-.393	.266	.038	.117
نوع القطاع	285	0	1	.63	.483

يتضح من الجدول السابق أن:

- متوسط الاحتفاظ بالنقدية (0.059) مما يعني عدم ميل شركات عينة الدراسة إلى زيادة مستوى النقدية المحتفظ بها. كما أن قيمة متوسط الاحتفاظ بالنقدية في شركات عينة الدراسة تتراوح بين (-0.240 كحد أدنى، 0.312 كحد أقصى)، وذلك بانحراف معياري (0.095) ويدل صغر الانحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.
- متوسط ممارسات شركات عينة الدراسة للتجنب الضريبي بلغ (0.851) مما يعني أن هناك نسبة كبيرة من شركات عينة الدراسة تمارس التجنب الضريبي، كما أن قيمة متوسط ممارسات شركات عينة الدراسة للتجنب الضريبي تتراوح بين (-8.08 كحد أدنى، 9.76 كحد أقصى).
- أقل قيمة لمستوى افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية بلغت (6.6%)، بينما بلغت أعلى قيمة لمستوى افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية (53.3%). كما بلغ متوسط افصاح شركات عينة الدراسة عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية (40.1%)، وذلك بانحراف معياري (0.144) ويدل صغر الانحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.
- يتراوح حجم الشركة بين (7.581 كحد أدنى، 10.983 كحد أقصى)، كما بلغ المتوسط الحسابي (9.070) وذلك بانحراف معياري (0.816). بينما تتراوح ربحية الشركة بين (-0.39 كحد أدنى، 0.26 كحد أقصى)، كما بلغ المتوسط الحسابي (0.038) بمعنى أن متوسط ربحية شركات عينة الدراسة تبلغ 3.8%. كما يتراوح عمر الشركة بين (1.041 كحد أدنى، 1.968 كحد أقصى)، كما بلغ المتوسط الحسابي (1.493) وذلك بانحراف معياري (0.202).
- تتراوح درجة الرفع المالي للشركات بين (0.007 كحد أدنى، 1.075 كحد أقصى)، كما بلغ المتوسط الحسابي (0.659) وذلك بانحراف معياري (0.771)، مما يعني أن نسبة متوسط مديونية شركات عينة الدراسة تبلغ 65.9%. كما أن المتوسط الحسابي لنوع القطاع بلغ (63%) مما يعني أن عدد مشاهدات شركات العينة التي تنتمي للقطاع الصناعي (180 مشاهدة) (285*63%) وأن باقي المشاهدات والتي تمثل (105 مشاهدة) تمثل الشركات التي تنتمي للقطاع الخدمي.

9-6-2: علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي مصفوفة معاملات الارتباط بين كافة متغيرات البحث (المستقلة والتابعة والمعدلة والرقابية)، حيث يستخدم معامل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين

متغيرات البحث وبعضها البعض، ومستوى معنويتها تمهيداً لتطبيق نماذج الانحدار. كما توفر نتائج اختبار الارتباط مؤشراً على احتمالية وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات وبعضها البعض.

جدول رقم (4) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

Variables	Cash	TA	CSR	Age	Size	Lev	row
Cash	1						
TA	.268***	1					
CSR	.204***	.196***	1				
Age	-.026	.026	.133*	1			
Size	.247***	.185***	.259***	-.050	1	1	
Lev	-.04	-.102	-.036	-.012	.026	.249***	

حيث؛ *** تشير لمستوى المعنوية عند (1%)، ** تشير لمستوى المعنوية عند (5%)، * تشير لمستوى المعنوية عند (10%).

يتضح من الجدول السابق:

- أنه يوجد ارتباط إيجابي معنوي بين الاحتفاظ بالنقدية وكل من مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ممارسات التجنب الضريبي، حجم الشركة، وربحية الشركة. بينما يوجد ارتباط سلبي معنوي بين الاحتفاظ بالنقدية ونوع القطاع.
- أنه يوجد ارتباط إيجابي معنوي بين ممارسات التجنب الضريبي وكل من مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حجم الشركة، وربحية الشركة.
- أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض أقل من (0.70) والتي تمثل الحد الأقصى الذي يترتب عليه تجاوز مشكلة الارتباط الخطي الذاتي (Multicollinearity). وهذا يعني ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي الذاتي، ومن ثم يمكن إجراء أسلوب انحدار المتعدد بدون أي مشاكل.

9-7: تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة:

تتناول هذه الفرعية نتائج اختبار فروض الدراسة، حيث سيقوم الباحث في هذا الجزء باختبار فروض الدراسة والتشغيل الإحصائي لنماذج الدراسة الأربعة. كما سيتم التحقق من مدى توافر افتراضات نموذج الانحدار وهي: التوزيع الطبيعي Normality، والخطية Linearity، والارتباط الذاتي Auto-Correlation بين حدود الخطأ العشوائي Random Errors، والازدواج الخطي أو الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والرقابية Multicollinearity، والارتباط الذاتي الخاص بالسلاسل الزمنية Time Series، وعدم تجانس تباين الخطأ العشوائي Heteroscedasticity للتأكد من مدى صلاحية نتائج الانحدار. وبعد ذلك سيتم احتساب وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض الدراسة. وذلك على النحو التالي:

9-7-1: نتيجة اختبار الفرض الأول (H1):

لاختبار الفرض الأول الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". باستخدام تحليل الانحدار؛ سيتم التأكد من مدى صلاحية استخدام نموذج الانحدار، من خلال التحقق أولاً من مدى توافر افتراضات نموذج الانحدار السابق ذكرها، حيث قام الباحث باختبار مدى إتباع البواقي الخاصة بنموذج الانحدار للتوزيع الطبيعي. إذ تم احتساب بواقي نموذج الدراسة الأول عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS ثم إجراء اختبار لمدى اتباع البواقي المعيارية للتوزيع الطبيعي من خلال رسم كل من المدرج التكراري والتوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار، حيث يتم اختبار فرض عدم والذي يتضمن بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي.

ويتضح من رسم التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية وتحليل التباين، وتبين من الرسم أن النقاط تقع على مسافة قريبة وتتجمع حول الخط المستقيم، بما يشير إلى أن البواقي وبيانات المجتمع تتبع التوزيع الطبيعي.

كما تبين أن مستوى معنوية النموذج P-value بلغ قيمة (0.000) أى أقل من 5% ، وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار المتعدد معنوياً عند مستوى ثقة 95% ، مما يدفع الباحث لرفض فرض عدم وقبول الفرض البديل والذي يتضمن بأن نموذج الانحدار معنوي. ويشير ذلك إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقل والرقابية والمتغير التابع، كما بلغت معنوية اختبار (F) (7.29)، كما يتضح ذلك من نتائج تحليل النتائج الموضحة بالجدول رقم (5).

وبشأن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، تم إجراء اختبار (Durbin-Watson)، ويوضح الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائية اختبار (Durbin-Watson) قد بلغت (1.645) حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (صفر، 4) مما يعني أن حدود الخطأ العشوائي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (13.6%)، وهو ما يشير إلى أن التجنب الضريبي (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (عمر الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، ونوع القطاع) معاً تفسر حوالي (13.6%) من إجمالي التغيرات في المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية)، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في النموذج.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة والرقابية، حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (5) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة والرقابية كان أقل من (10)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية.

ونظراً لأن نموذج الدراسة يطبق على بيانات لسلسلة زمنية عبر قطاعات مختلفة (Cross-sectional time series data set) على مدار خمس سنوات لعدد 57 شركة؛ فقد تسبب بيانات السلسلة الزمنية في حدوث مشكلة الارتباط التلقائي أو الذاتي Autocorrelation، أما البيانات المجمعة من قطاعات مختلفة فقد تسبب في مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي Heteroscedasticity ولعلاج هاتين المشكلتين؛ اتفقت الدراسات مثل (المذبولي، 2016؛ مرقص، 2018؛ قاسم، 2022؛ Cook et al., 2015, Beladi et al., 2018) على قسمة كل المتغيرات بنموذج الانحدار على إجمالي الأصول آخر العام، واتساقاً مع هذه الدراسات، قام الباحثون بقسمة كل المتغيرات بنماذج الانحدار على إجمالي الأصول آخر العام.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن النموذج معنوي ويحقق افتراض الاعتدالية، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والرقابية (الازدواج الخطي).

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الأول (H1)

(Model 1: Dependent Variable (Cash

Variable					
Constant					
TA					
Age					
Size					
LEV					
ROA					
Industry					

Adj R2 0.136

F = 7.295 0.000

Durbin-Watson 1.645

وفيما يتعلق بتحليل انحدار التجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية واختبار الفرض الأول. يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق رقم (5)، أن معامل انحدار المتغير المستقل التجنب الضريبي (TA) بلغ (0.212) واحصائية (3.687) t عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5%. مما يعني وجود علاقة طردية معنوية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. حيث تشير هذه النتيجة إلى أن التجنب الضريبي (كمتغير مستقل) يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاحتفاظ بالنقدية (المتغير التابع)، كما تشير قيمة معامل الانحدار B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في التجنب الضريبي يؤدي إلى تغير بمقدار يعادل (0.212) في الاحتفاظ بالنقدية.

وعليه فقد تم رفض فرض العدم الأول، القائل "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". وقبول الفرض البديل، حيث يتأثر المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) بالمتغير المستقل (التجنب الضريبي)، كما كان هذا التأثير إيجابياً. ومن ثم تم رفض فرض العدم للفرض الأول للدراسة (H1).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Wang., 2015; Chang et al., 2016; Carlos., 2018; فوده, 2020. عبدالرحمن, 2019)، وتختلف مع دراسات (Eldawayaty., 2022; Joonil et al., 2018; Dhaliwal., 2011).

وتخلص الباحثة الى أنه يوجد علاقة إيجابية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بدرجة ثقة 95%.

9-7-2: نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2):

لاختبار الفرض الثاني الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على التجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". باستخدام تحليل الانحدار؛ سيتم التأكد من مدى صلاحية استخدام نموذج الانحدار، من خلال التحقق أولاً من مدى توافر افتراضات نموذج الانحدار السابق ذكرها، حيث قام الباحث باختبار مدى إتباع البواقي الخاصة بنموذج الانحدار للتوزيع الطبيعي. إذ تم احتساب بواقي نموذج الدراسة الأول عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS ثم إجراء اختبار لمدى اتباع البواقي المعيارية للتوزيع الطبيعي من خلال رسم كل من المدرج التكراري والتوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار.

ويتضح من رسم التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية وتحليل التباين، وتبين من الرسم أن النقاط تقع على مسافة قريبة وتتجمع حول الخط المستقيم، بما يشير إلى أن البواقي وبيانات المجتمع تتبع التوزيع الطبيعي.

كما تبين أن مستوى معنوية النموذج P-value بلغ قيمة (0.000) أي أقل من 5% ، وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار المتعدد معنوياً عند مستوى ثقة 95% ، مما يدفع الباحث لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يتضمن بأن نموذج الانحدار معنوي. ويشير ذلك إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والرقابية والمتغير التابع، كما بلغت معنوية اختبار F (4.736)، كما يتضح ذلك من نتائج تحليل النتائج الموضحة بالجدول رقم (6).

وبشأن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، تم إجراء اختبار (Durbin-Watson)، ويوضح الجدول رقم (6) أن قيمة إحصائية اختبار (Durbin-Watson) قد بلغت (1.764) حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (صفر، 4) مما يعني أن حدود الخطأ العشوائي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (9.3%)، وهو ما يشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (عمر الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، ونوع القطاع) معاً تفسر حوالي (9.3%) من إجمالي التغيرات في المتغير التابع (التجنب الضريبي)، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في النموذج.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة والرقابية، حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة والرقابية كان أقل من (10)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن النموذج معنوي ويحقق افتراض الاعتدالية، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والرقابية (الازدواج الخطي).

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الثاني (H2)

(Model 1: Dependent Variable (TA

Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	1.875-	0.161	2.065-	0.040	-
CSR	0.269	0.061	3.207	0.001	1.307
Age	0.052	0.011	0.874	0.383	1.077
Size	0.131	0.206	2.162	0.031	1.122
LEV	0.083-	0.265	1.391-	0.165	1.080
ROA	0.014	0.119	0.224	0.823	1.183

industr	0.172-	0.051	2.723-	0.007	1.230
				Adj R2	0.093
				F =	4.736
					0.000
				Durbin-Watson	1.764

وفيما يتعلق بتحليل انحدار المسؤولية الاجتماعية على التجنب الضريبي واختبار الفرض الثاني للدراسة. يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق رقم (6)، أن معامل انحدار المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية (CSR) بلغ (0.269) وإحصائية (3.207) t عند مستوى معنوية (0.001) وهي أقل من 5%. مما يعني وجود علاقة طردية معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي. حيث تشير هذه النتيجة إلى أن المسؤولية الاجتماعية (كمُتغير مستقل) تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على التجنب الضريبي (المتغير التابع)، كما تشير قيمة معامل الانحدار B إلى أن أي تغيير مقداره درجة معيارية واحدة في المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تغيير بمقدار يعادل (0.269) في التجنب الضريبي.

وعليه فقد تم رفض فرض العدم الثاني، القائل "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على التجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". وقبول الفرض البديل، حيث يتأثر المتغير التابع (التجنب الضريبي) بالمتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية)، كما كان هذا التأثير إيجابياً. ومن ثم تم رفض فرض العدم للفرض الثاني للدراسة (H2).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Mao. 2018; Leguir et al., 2015; Renselaar, 2016; Abdelfattah and Aboud., 2020; Arfin and Rahmiati., 2020; Sikka., 2010; Rahmat and Kustiawan., 2020)، وتختلف مع دراسات (Richardson & Lanis., 2012; Kiesewetter and manthey., 2017; Ortas and Gaalego., 2017; Goerke, 2018; Lopez, Gonzalez et al., 2019; Rudyanto and pirzada., 2020; Rahman and Leqi, 2021).

وترى الباحثة أنه يوجد تأثير إيجابي بين المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بدرجة ثقة 95%

9-7-3: نتيجة اختبار الفرض الثالث (H3):

لاختبار الفرض الأول الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للمسئولية الاجتماعية على الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". باستخدام تحليل الانحدار؛ سيتم التأكد من مدى صلاحية استخدام نموذج الانحدار، من خلال التحقق أولاً من مدى توافر افتراضات نموذج الانحدار السابق ذكرها، حيث قام الباحث باختبار مدى إتباع البواقي الخاصة بنموذج الانحدار للتوزيع الطبيعي. إذ تم احتساب بواقي نموذج الدراسة الأول عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS ثم إجراء اختبار لمدى اتباع البواقي المعيارية للتوزيع الطبيعي من خلال رسم كل من المدرج التكراري والتوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار.

ويتضح من رسم التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية وتحليل التباين، وتبين من الرسم أن النقاط تقع على مسافة قريبة وتتجمع حول الخط المستقيم، بما يشير إلى أن البواقي وبيانات المجتمع تتبع التوزيع الطبيعي.

كما تبين أن مستوى معنوية النموذج P-value بلغ قيمة (0.000) أى أقل من 5% ، وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار المتعدد معنوياً عند مستوى ثقة 95% ، مما يدفع الباحث لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يتضمن بأن نموذج الانحدار معنوي. ويشير ذلك إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقل والرقابية والمتغير التابع، كما بلغت معنوية اختبار (F 6.74)، كما يتضح ذلك من نتائج تحليل النتائج الموضحة بالجدول رقم (7).

وبشأن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، تم إجراء اختبار (Durbin-Watson)، ويوضح الجدول رقم (7) أن قيمة إحصائية اختبار (Durbin-Watson) قد بلغت (1.721) حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (صفر، 4) مما يعني أن حدود الخطأ العشوائي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (12.7%)، وهو ما يشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (عمر الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، ونوع القطاع) معاً تفسر حوالي (12.7%) من إجمالي التغيرات في المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية)، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في النموذج.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة والرقابية، حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (7) أن قيمة معامل تضخم

التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة والرقابية كان أقل من (10)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن النموذج معنوي ويحقق افتراض الاعتدالية، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والرقابية (الازدواج الخطي).

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الثالث (H3)

(Model 1: Dependent Variable (Cash

	Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	0.120-	0.064	1.871-	0.062	-	
CSR	0.209	0.037	3.257	0.001	1.307	
Age	0.011	0.027	0.184	0.854	1.077	
Size	0.174	0.006	2.924	0.004	1.122	
LEV	0.003	0.007	0.049	0.961	1.080	
ROA	0.082	0.049	1.338	0.182	1.183	
Industry	.208 -	0.012	3.345-	0.001	1.230	
Adj R2						0.127
F =						6.746 0.000
Durbin-Watson						1.721

وفيما يتعلق بتحليل انحدار المسؤولية الاجتماعية على الاحتفاظ بالنقدية واختبار الفرض الثالث للدراسة. يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق رقم (7)، أن معامل انحدار المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية (CSR) بلغ (0.209) واحصائية (3.257) (t) عند مستوى معنوية

(0.001) وهي أقل من 5%. مما يعني وجود علاقة طردية معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية. حيث تشير هذه النتيجة إلى أن المسؤولية الاجتماعية (كمتغير مستقل) يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاحتفاظ بالنقدية (المتغير التابع)، كما تشير قيمة معامل الانحدار B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تغير بمقدار يعادل (0.209) في الاحتفاظ بالنقدية.

وعليه فقد تم رفض فرض العدم الثالث، القائل "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على الاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". وقبول الفرض البديل، حيث يتأثر المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) بالمتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية)، كما كان هذا التأثير إيجابياً. ومن ثم تم رفض فرض العدم الثالث للدراسة (H3).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Arouri et al., 2017; Arouri& Pijour et al., 2017; Lu et al., 2017; Moretao, 2018; Nasr et al., 2018; Nunesietal, 2018) وتختلف مع دراسة (Chang et al., 2016).

وترى الباحثة أنه يوجد تأثير إيجابي بين المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بدرجة ثقة 95%.

9-7-4: نتيجة اختبار الفرض الرابع (H4):

لاختبار الفرض الرابع الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية إذا كانت المسؤولية الاجتماعية مرتفعة بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". باستخدام تحليل الانحدار؛ سيتم التأكد من مدى صلاحية استخدام نموذج الانحدار، من خلال التحقق أولاً من مدى توافر افتراضات نموذج الانحدار السابق ذكرها، حيث قام الباحث باختبار مدى إتباع البواقي الخاصة بنموذج الانحدار للتوزيع الطبيعي. إذ تم احتساب بواقي نموذج الدراسة الأول عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS ثم إجراء اختبار لمدى اتباع البواقي المعيارية للتوزيع الطبيعي من خلال رسم كل من المدرج التكراري والتوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار.

ويتضح من رسم التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية وتحليل التباين، وتبين من الرسم أن النقاط تقع على مسافة قريبة وتتجمع حول الخط المستقيم، بما يشير إلى أن البواقي وبيانات المجتمع تتبع التوزيع الطبيعي.

كما تبين أن مستوى معنوية النموذج P-value بلغ قيمة (0.000) أى أقل من 5% ، وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار المتعدد معنوياً عند مستوى ثقة ٩٥% ، مما يدفع الباحث لرفض فرض عدم وقبول الفرض البديل والذي يتضمن بأن نموذج الانحدار معنوي. ويشير ذلك إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقل والرقابية والمتغير التابع، كما بلغت معنوية اختبار (F) (7.883)، كما يتضح ذلك من نتائج تحليل النتائج الموضحة بالجدول رقم (8).

وبشأن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، تم إجراء اختبار (Durbin-Watson)، ويوضح الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائية اختبار (Durbin-Watson) قد بلغت (1.673) حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (صفر، 4) مما يعني أن حدود الخطأ العشوائي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (18.6%)، وهو ما يشير إلى أن التجنب الضريبي (المتغير المستقل) والمسئولية الاجتماعية (المتغير المعدل) والمتغيرات الرقابية (عمر الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، ونوع القطاع) معاً تفسر حوالي (18.6%) من إجمالي التغيرات في المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية)، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في النموذج.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة والرقابية، حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (8) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة والرقابية كان أقل من (10)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن النموذج معنوي ويحقق افتراض الاعتدالية، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والرقابية (الازدواج الخطي).

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الرابع (H4)

(Model 1: Dependent Variable (Cash

Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	0.048-	0.065	0.739-	0.460	-
TA	0.146	0.002	2.500	0.013	1.151

CSR	0.090	0.039	1.319	0.188	1.581
	194.	0.007	3.112	0.002	1.321
TA*CSR					
Age	0.019	0.027	0.326	0.745	1.094
Size	0.157	0.005	2.700	0.007	1.143
LEV	0.012	0.007	0.211	0.833	1.088
ROA	0.070	0.048	1.183	0.238	1.186
industry	.137 –	0.012	2.204–	0.028	1.316
Adj R2					0.186
F = 7.883					0.000
Durbin–Watson					1.673

وفيما يتعلق بتحليل أثر المسؤولية الاجتماعية كمتغير معدل للعلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية واختبار الفرض الرابع للدراسة. يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق رقم (5)، أن معامل انحدار المتغير المستقل التجنب الضريبي (TA) بلغ (0.146) وإحصائية t (2.500) عند مستوى معنوية (0.013) وهي أقل من 5%. مما يعني وجود علاقة طردية معنوية بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. حيث تشير هذه النتيجة إلى أن التجنب الضريبي (كمتغير مستقل) يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاحتفاظ بالنقدية (المتغير التابع)، كما تشير قيمة معامل الانحدار B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في التجنب الضريبي يؤدي إلى تغير بمقدار يعادل (0.146) في الاحتفاظ بالنقدية.

وبشأن المتغير التفاعلي (التجنب الضريبي*المسؤولية الاجتماعية)، فقد بلغ معامل انحدار التفاعل بين التجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية (TA*CSR) (0.194) وإحصائية t (3.112) عند مستوى معنوية (0.002) وهي أقل من 5%. مما يعني وجود علاقة طردية معنوية، أي كلما زادت المسؤولية الاجتماعية زاد الاحتفاظ بالنقدية.

وعليه فقد تم رفض فرض العدم الرابع، القائل "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية إذا كانت المسؤولية الاجتماعية مرتفعة بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". وقبول الفرض البديل، حيث يتأثر المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) بالمتغير المستقل (التجنب الضريبي)، كما يؤثر المتغير التفاعلي أو المعدل (المسؤولية الاجتماعية) طردياً على هذه العلاقة. ومن ثم تم رفض فرض العدم للفرض الرابع للدراسة (H4).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (مليجي, 2018; Abid et al., 2022).

وترى الباحثة أنه يوجد تأثير إيجابي للمسؤولية الايجابية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بدرجة ثقة 95%.

8-9 خلاصة نتائج اختبار فروض الدراسة:

H1	رفض فرض العدم وقبول البديل، علاقة طردية معنوية
H2	رفض فرض العدم وقبول البديل، علاقة طردية معنوية
H3	رفض فرض العدم وقبول البديل، علاقة طردية معنوية
H4	رفض فرض العدم وقبول البديل، علاقة طردية معنوية

10-الخلاصة:

استهدف البحث اختبار تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. مع دراسة تأثير (حجم الشركة - عمر الشركة - نوع الصناعة - الرافعة المالية - الربحية) كمتغيرات رقابية في هذه الدراسة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم عمل الدراسة التطبيقية والتي تهدف إلى اختبار فروض البحث في بيئة الأعمال المصري، حيث انتهت الدراسة الى قبول الفرض البديل الأول والذي يشير الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي في العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية. وأيضاً تم قبول الفرض البديل الثاني والذي

يشير الى وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي. وأيضًا تم قبول الفرض البديل الثالث والذي يشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية. وكذلك تم قبول الفرض البديل الرابع والذي يشير الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين التجنب الضريبي والاحتفاظ بالنقدية باختلاف عمر الشركة، حجم الشركة، نوع الصناعة، الرفع المالي . ويمكن استنتاج أيضًا أن مدة عينة الدراسة قد تخللتها سنوات انتشار فيروس كورونا والذي كان له تأثير قوى على الاقتصاد وتأثرت به الشركات تأثير قوى.

1- المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- فايزة عبيد الله، " نموذج مقترح لتكلفة مستوى مثالي لهيكل رأسمال متوازن: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات الإدارية والتجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية* _ فرع دمنهور، أكتوبر 2008.
- زيتون، محمد خميس جمعه خطاب. (2019). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة ومستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا*, 1(2): 293-348.
- مليجي، مجدى مليجي عبدالحكيم، (2018). "تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية". *مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس*, 22(4): 334-401 .
- قاسم، سمير قاسم محمد. (2022). " اختبار أثر التخطيط الضريبي على تكلفة رأس المال في ظل دور جودة المعلومات المحاسبية. دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *كلية التجارة، جامعة دمنهور*.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Abdel Fattah, T. and Aboud, A.2020. "Tax Avoidance, Corporate Governance, and Corporate Social Responsibility: the Case of the Egyptian Capital market". **Journal of International Accounting Auditing and taxation**. (38): 2-30.
- Abid, I. A., Hussin, N., Haddad, H., Al Ramahi, N. M., Ali, M. A.2022. "The Moderating Effect of Corporate Social Responsibility on the

Relationship between creative Accounting Determinants and Financial Reporting Quality, Sustainability", 14:1-23.

- Aktab, U., & Javid, A., & Akhter, W.2018. "The Determinants of Cash Holdings around Different Regions of the Words". **Journal of Business& Economic**, 10(2):151-182.

- Al-Najjar, B.2015. "The effect of Governance Mechanism on Small and Medium- sized Enterprise Cash Holdings": **Evidence from the united king dom. Journal of and.**

- Arouri, M., and Pijourlet, G.2017. "CSR Performance and the Value of Cash Holding": International evidence. **Journal Of Business Ethics**, 140(2),263-284.

- Bick, P., Orlova, S.& Sun, L.2018. "Fair Value Accounting and Corporate Cash Holding", **Advanced in Accounting**, 40(1), 98-110.

- Bilick, K., & Glancey-Shang, D.,& Qi, Y.2022. "Tax Avoidance Regulation and Stock Markets, Insitutions and Money", 77, 101-483.

- Carlos, E. Jimnez- Angueira.2018. "The effect of the Interplay between Corporate Governance and external Monitoring regimes on Firms Tax Avoidance". **Advances in Accounting**. (4): 7-24.

- Chang, M. L., Yen, T.Y., Chiu, S. C., and Chen, Y.2016. "Tax Aggressiveness and Firms Cash Holdings: The role of Corporate Social Responsibility". **International Research Journal of Applied Finance**, 7(5), 19-37.

- Chang, Y.2017. "Does Social Responsibility help Decreasing Stock price Crash risk, Evidence from listed Companies on Shanghai Stock exchange in Chinese", **Gross strait bank and finance**,Vol. 5, No.2,pp.23-66

-Cheung, A. M.2016. "Corporate Social Responsibility and Corporate Cash Holdings". **Journal of corporate finance, Elsevier**,37,412-430.

- Dhaliwal, D.S., Li, O. Z., Tsang, A., and Yang, Y. G.2011. "Voluntary Nonfinancial Disclosure and the Cost of equity Capital: The Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting". **The Accounting review**, 86(1), 59-100.

- Doktor, A.,& Putra, W. E., Yuliusman, Y.,& Hernaando, R.2020. "CSR Disclosure and Tax Avoidance on Earnings Management some Evidence from listed Companies in Indonesia". **International Journal of Advanced Science and Technology**.29(4), 1441-1456.

- Gras-Gil, E., Manzano, M. p.and Fernandez, J. H.2016. "Investigating the Relationship between Corporate Social Responsibility and Earning

Management": **Evidence from Spain**, *Business research quarterly*, Vol.19(4):pp.1-11.

- Greiner, A. J.2017. "An Examination of real Activities Management and Weak Corporate Governance: Evidence from Cash holdings phd". The sis Florida Atlantic University, United States

- Guizani, M.2017. "The Financial Determinants of Corporate Cash Holdings in on Oil Rich Country": **Evidence from king Dom of Saudi Arabia**, *Borsa Istsbul Review*, 17(3), 133-143.

- Habib, A., Hasan, M., and Al-Hadi, A.2017. "Financial Statement Comparability and Corporate Cash Holdings". **Journal of contemporary Accounting and Economics**,13(3),304-321.

- Hanlon, M., E. Maydew.and D. Saavedra.2017. "The Taxman Cometh: Does Tax Uncertainty affect Corporate Cash Holdings". **Review of accounting studies**. 22,1198-1228.

- Harford, J., Mansi, S.A.,& Maxwell, W.F.2008. "Corporate Governance and Firm Cash Holdings in the US". **Journal of financial Economics**, 87(3),535-555.

-Jiang, W.,& Zhang, C.,& Si, C.2022. "The Real effect of Mandatory CSR Disclosure Evidence **Technological forecasting& Social Change**", 179(10),121-646.

-Jonnil, L., Choi, A. and park, P.2018. "Tax Avoidance and the Value of Cash Holdings". *Journal of Taxation and the Accounting*,19(1):143-172.

- Kariuki, S. N., Namusonge, G.S., and Orwa, G.O.2015." Determinants of Corporate Cash Holdings: Evidence from private manufacturing firm in Kenya".**International and social sciences**,4(6),15-33.

- Khan, A., Bibi, M., and Tanveer, S.2016. "The Impact of Corporate Governance on Cash Holdings: A Comparative study of the Manufacturing and Service Industry". *Financial studies*. 20(3).

- Kiesewetter, D. and Manthey, J.2017. "Tax Avoidance, Value Creation and CSR A European Perspective, Corporate Governance", vol,17. No.5, pp.803-821.

- Kumar, N.2019. "Corporate Social Responsibility: An Analysis of Impact and Challenges in India". **Internation Journal of Social Science Management and Entrepreneurship(IJSSME)**,3(2).

- Kusumawati, S., Titisari, K.H., and Nurlaela, S.2020. "Determinan Cash Holding Pada Perusahaan Property Dan real Estate di Bursa Efekindonesia". [Http: // Journal ekonomia Unisla. Ac.id/index.php/jpensi/article/view/289](http://journalekonomia.unisla.ac.id/index.php/jpensi/article/view/289).

- Lei, G., Wang, W., Yu, J., Can, K. 2020. "Cultural Diversity and Corporate Tax Avoidance: Evidence from Chinese Private Enterprises". **Journal Of Business Ethics**, 1-10. Vol, 53, pp. 413-455.
- Magerakis, E., Siriopoulos, C. and Tsagkanos, A. 2015. "Cash Holdings and Firm Characteristics: Evidence from UK Market". **Journal of risk & control**, (1), pp. 19-43.
- Moulin, B., & Sadk, H. 2021. "Corporate Cash Holdings and Agency Conflicts: Evidence from Moroccan Developing Market". **Universal Journal Of Accounting and finance**, 9(1), 24-32.
- Nasr, M., and Collins, G. 2018. "Corporate Governance Mechanism and Accounting Conservatism. Evidence from Egypt", **Corporate governance**, Vol. 18, No. 3, pp. 386-407.
- Nekhil, M., Nagati, H., Chtioui, T., and Rebolledo. 2017. "Corporate Social Responsibility Disclosure and Market Value: Family Versus non Family Firms". **Journal of business research**, Vol, 77, pp. 41-52. Available at: [http:// www.sciencedirect.com/science](http://www.sciencedirect.com/science).
- Operseder, M., Schlegelmilch, B. B., Murphy, P. E. and Gruber, V. 2014. "Consumers Perception of Corporate Social Responsibility: Scale Development and Validation". **Journal of Business Ethics**, 124(1), 101-115.
- Park, H., M. 2020. "Corporate Social Responsibility and Earnings Transparency: Evidence from Korea". **Social Responsibility and Environmental Management**. 27: 1498-1508.
- Rahman, J., M., & Leqi, L. I. 2021. Corporate Social Responsibility (CSR): Focus on Tax Avoidance and Financial Ratio Analysis". **Accountancy Business and the public Interest**.
- Rao, K. V., and Thaker, K. 2018. "The Speed of Adjustment of Corporate Cash Holdings". **The Journal of developing areas**, 52(3), 139-151.
- Rego, S. O, and Wilson, R. 2012. "Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness". **Journal of accounting research**, Vol (50) 3: 775-810.
- Rohyati, Y., and Suropto, S. 2021. "Corporate Social Responsibility Good Corporate Governance, and Management Compensation against Tax Avoidance". **Budapest International Research and critics Institute-Journal**. 4(2): 261-2625.
- Sher, G. 2014. "Cashing in for Growth: Corporate Cash Holdings as an Opportunity for Investment in Japan.

- Suranta, E., Midiastuty,P., Hasibuan, H.2019. "The Effect of Foreign Ownership and Foreign board Commissioners on Tax Avoidance". **Journal of economics Business and Accounting**. 22(3):309-318.
- Tang, T.,& Xu, L.,& yan, X.,& Yang, H.2022. "Simultaneous debt-Equity Holding and Corporate Tax Avoidance". **Journal of corporate finance**,72(1),102-254.
- Thi, Q.N.N., Tran, Q. T.,&Doan,H.P.2021. "Foreign Ownership, State Ownership and Cash Holdings under the Global Financial Crisis: Evidence from the Emerging Market of Vitnam". **International Journal of emerging markets**